وثيقة رقم 129:

مؤتمر صحفي مشترك لبنيامين نتنياهو ورئيس حزب كاديما شاؤول موفاز حول الانتخابات الإسرائيلية وتشكيل حكومة موسعة[129]

8 أيار/ مايو 2012

رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو: إن دولة إسرائيل تحتاج إلى الاستقرار. وقد جاء الأداء الكبير للحكومة حتى الآن من أجل دولة إسرائيل، نتيجة للتعاون الوثيق بين أجزاء الائتلاف، لكنه نجم أولاً عن الاستقرار السياسي. وكنتُ أحبّذ من الأول مواصلة هذا الأداء حتى موعد الانتخابات المقرر أصلاً. وعندما رأيت أن استقرار [الائتلاف] يختلّ صرت مستعداً للذهاب إلى الانتخابات، لكن عندما تبيّن لي أنه يمكن تشكيل حكومة واسعة جداً، تكون بالفعل أوسع حكومة في تأريخ إسرائيل وتضمّ 94 نائباً – أدركت أنه يمكن استعادة الاستقرار دون الذهاب إلى الانتخابات. لذلك قررت تشكيل حكومة وحدة وطنية واسعة. وأرجو تهنئة شاؤول موفاز على الخطوة الهامة التي خطاها؛ مما يوحي بالمسؤولية ويمنح الأمل لدولة إسرائيل بأسرها.

أرجو الإشارة بالمناسبة إلى أن البعض كان قد ادّعى قبل عدة أيام بأنني أريد الذهاب للانتخابات لغرض التهرب من قضايا الميزانية و(قانون تال) [القانون الذي يعفي الشبان اليهود المتشددين دينياً (الحريديم) من أداء الخدمة العسكرية] وأخطر القضايا التي تواجه دولة إسرائيل. وها نحن نأتي معاً – شاؤول [موفاز] وأنا، أعضاء الليكود وكاديما وممثلي باقي أجزاء الائتلاف لنقول إننا نتكاتف ونركز جُلّ اهتمامنا على 4 مسائل: أولاً– اعتماد بديل منصف وعادل ومتساوٍ لقانون تال، بمعنى تشريع قانون جديد يحدث تغييراً تأريخياً نحو توزيع عادل للأعباء [المتعلقة بخدمة الدولة]؛ ثانياً– تمرير مشروع الميزانية بصورة مسؤولة ومن خلال الدمج بين الاحتياجات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية لدولة إسرائيل، وهو أمر ليس له ما يضاهيه من حيث مدى حيويته؛ ثالثاً – جلب التغيير في النظام السلطوي.

دعوني أذكّركم هنا أنكم [قاصداً مندوبي وسائل الإعلام] كنتم قد أثنيتم علينا لنجاحنا في اجتياز العام الثالث [من ولاية الحكومة القانونية]، حيث يجري الحديث عن هذه الظاهرة الشاذة المتمثلة بحكومة تمكنت من تجاوز مدة الولاية [المتوسطة للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة] المستمرة عامين ونصف عام. ها نحن نُقبل على إكمال فترة ولاية الحكومة حتى نهايتها لنمارس إجراءات كبيرة في المجالات التي أشرتُ إليها وغيرها. لكن هذا الأمر [فترة بقاء الحكومة] لا يجوز أن يكون استثنائياً بل يجب أن يصبح روتينياً بمعنى إعادة الاستقرار وضمان المزيد من الإدارة السليمة في إسرائيل وهو أمر هام يجري الحديث عنه منذ عقود، وها هي الفرصة التاريخية التي تسنح على هذا الصعيد – مثل غيره – لإحداث التغيير الذي يتمناه الشعب حقيقة.

أما المسألة الرابعة والأخيرة؛ فهي محاولة دفع عملية سلام مسؤولة نحافظ في إطارها على الأمن وننظر إلى ما يجري حولنا بنظرة عاقلة. وأعتقد بأن هناك الكثير من التفاهمات والتوافقات [بين الليكود وكاديما في هذا المجال] رغم عدم الاتفاق على كافة الأمور. وتشكل هذه الأمور مجتمعة قاعدة شديدة الرسوخ لمواصلة العمل بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى التي نتخذها.

لذلك أرجو مرة أخرى الترحيب بشاؤول [موفاز] وأعضاء كاديما. إن حكومة الوحدة الوطنية الواسعة هي حكومة جيدة بالنسبة للأمن والاقتصاد والمجتمع والشعب في إسرائيل.

يا شاؤول [موفاز]، أهلاً وسهلاً بك.

رئيس حزب كاديما شاؤول موفاز: أيها المواطنون الإسرائيليون، هناك لحظات في حياة الأمة التي تقتضي منها اتخاذ القرارات من العيار الثقيل. وهنالك لحظات في حياة القائد التي تتطلب منه اتخاذ قرارات ذات مغزى شخصي. وأعتقد بأن الوقت قد حان لتغيير بعض الأنظمة السائدة في دولة إسرائيل. إن هذا الإجراء المتمثل بتشكيل أوسع حكومة وحدة وطنية عرفتها دولة إسرائيل لهو إجراء تأريخي ينمّ حقيقة عن الوحدة الوطنية ذات الأهمية من حيث مستقبل دولة إسرائيل، ذلك لأن حكومة ائتلافية تضمّ 94 نائباً ستتعامل بشكل أفضل مع التحديات المستقبلية التي تواجه إسرائيل.

إنني أؤمن قلباً وقالباً بحقيقة وجودنا هنا في هذا المقرّ [الكنيست] من أجل التكاتف والتعامل مع التحديات المستقبلية التي تواجه دولة إسرائيل، علماً بأن هذه التحديات ليست بسيطة. إذ وصلت دولة إسرائيل إلى تقاطع مصيري يحتّم عليها اختيار المسار الذي تسلكه. وكنت قد قلت صباح أمس خلال جلسة عقدتها كتلة كاديما، إن هناك 4 مواضيع مطروحة حالياً على جدول أعمال دولة إسرائيل بانتظار حلها، علماً بأنها بقيت دون حلّ في إطار الائتلاف الحالي.

وأعتقد بأن هناك [حلولًا] لهذه المواضيع تتمتع بدعم أغلبية راسخة وواضحة سواء في الكنيست أو بين مواطني دولة إسرائيل. إذ توجد أغلبية واضحة بين المواطنين الإسرائيليين تؤيد فكرة إحداث تغيير أساسي في تقسيم الأعباء وإنشاء معادلة جديدة تقوم على خدمة الجميع؛ كما هنالك أغلبية واضحة من المواطنين الإسرائيليين تؤيد تعديل النظام السلطوي الحالي الذي يستشري فيه المرض الخبيث كونه يسمح بتغليب نهج الابتزاز على ممارسة الحكم الرشيد. وإذا اعتمدنا حتى نهاية العام الحالي – كما جرى الاتفاق [مع الليكود بهذا الشأن] – نظاماً سلطوياً جديداً تجرى على أساسه [انتخابات] الكنيست ال 19 فيكفينا هذا الإنجاز بحدّ ذاته بالنسبة لدولة إسرائيل.

إن تغيير النظام السلطوي سوف يؤثر على جميع مناحي الحياة في دولة إسرائيل، وكذلك على كل إجراءات صنع القرارات وعلى قدرات الحكومة المستقرة على ممارسة إجراءات التخطيط واتخاذ القرارات وتطبيقها.

كما توجد أغلبية واضحة بين المواطنين الإسرائيليين تؤيد صيانة طابع إسرائيل بصفة دولة سيادية ويهودية وديمقراطية بالإضافة إلى الأغلبية الواضحة لدى المواطنين الإسرائيليين التي تدعم فكرة حلّ الوسط الإقليمي التأريخي مع جيراننا الفلسطينيين.

إن المواطنين الإسرائيليين يحتاجون إلى تعزيز ملحوظ للتيار المحوري المنتج والخادم حيث تعبّر كاديما عن هذا التعزيز. ويأتي الأمر في مصلحة المواطنين الإسرائيليين ويتماشى مع مصلحة دولة إسرائيل.

وهناك كما أشرتُ إلى ذلك أغلبية برلمانية فيما يخصّ التعامل مع كل هذه المواضيع، إلا أن الكنيست الحالي والحكومة لم يتمكنا حتى الآن من اعتماد الخطوات اللازمة. وقد اتخذتُ قراراً بتشكيل [حكومة وحدة وطنية] مع رئيس الوزراء الذي أبدى بدوره انفتاحه على اعتماد هذه المواضيع التي تشكل جزءاً من برنامج كاديما ومن الرايات التي ترفعها.

أعتقد بأننا قررنا الذهاب نحو هذا الإجراء التاريخي الكبير ليس من باب الابتزاز أو التشريفات. لم أطرح على رئيس الوزراء أي قائمة من التشريفات التي نرغب فيها ولم أطلب لنفسي أي منصب، حيث يمكنني القول هنا إن رئيس الوزراء أراد أن أتولى حقيبة وزارية معينة لكنني رفضت ذلك. إنني آتي لغرض التعامل مع مسائل ومواضيع مصيرية مطروحة على الأجندة الإسرائيلية في المجالَيْن الأمني والوطني لأكون شريكاً فيها. ولم أطلب الحصول على أي "كراسي" [مناصب] في هذا الإطار.

إن حزب كاديما يسير على هذا المسار الهام من أجل قيادة إجراءات لم تتمكن دولة إسرائيل حتى الآن من قيادتها حيث نقدم الدعم اللازمة [اللازم] لإنجاز هذه الإجراءات. وقد اتخذتُ فجر اليوم هذا القرار [بالانضمام إلى الائتلاف الحكومي] كما تعلمون من منطلق وضع مصلحة دولة إسرائيل على رأس سلّم الأولويات. إنني على قناعة بأننا نقدم على اتخاذ الخطوة الصحيحة. ومثلما جرت العادة لديّ خلال 45 عاماً من خدمة الدولة فإنني غلّبت في الحالة هذه أيضاً المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، حتى وإنْ كانت الأخيرة تخصّني شخصياً. لقد آن الأوان لإظهار القيادة التي تضع احتياجات إسرائيل الحقيقية "في وسط الدائرة" [على رأس الأولويات] وتغلّب المصلحة العامة على المصالح الضيقة لبعض القطاعات أو الأحزاب.

إنني أعتزم أن أكون شريكاً كاملاً في عمل الحكومة دون الحوْد عن الطريق الذي يمثله حزب كاديما. وسيتم اختبار كليْنا – بمعنى اختبار رئيس الوزراء واختباري – بناء على النتائج التي نحققها وليس على أساس الوعود التي نقطعها. وقد فُتحت نافذة تأريخية لقيادة التغيير المنشود الذي سيكون تغييراً عميقاً ومبدئياً يرمي إلى تحقيق مصلحة غالبية المواطنين من أتباع المنهج "الرسمي" للدولة الذين يؤدون خدمتهم ويدفعون الضرائب ويربّون أطفالهم ويرون مستقبلهم هنا. إنني أعتبر وفق عقيدتي (وكانت هذه العقيدة سائدة لديّ دوماً) تشكيل حكومة وحدة وطنية أمراً تحتّمه مقتضيات الوقت الراهن. وكما يعلم جميعكم فلو كان الأمر مرهوناً بي لكنتُ سألتحق بحكومة الوحدة قبل ثلاث سنوات ونصف، إذ كان هذا موقفي بعد معركة الانتخابات عام 2009 ولا يزال على حاله الآن أيضاً.

إنني أتحمل وحدي المسؤولية [عن هذه الخطوة] وأدفع ثمنها شخصياً. وأرجو تقديم الشكر لأعضاء كتلتي الذين أيدوا هذه الخطوة بعد أن عرضتُ عليهم أهداف إسرائيل والدلالات المتأتية من الاتفاق الائتلافي والانضمام للحكومة.

فيما يتعلق بتغيير النظام السلطوي فإن الأمر سيؤدي في رأيي إلى تغيير جوهري في جميع مكوّنات الإدارة الحكومية. وسيتم إنجاز تغيير النظام حتى نهاية العام الحالي ليجعل إسرائيل دولة تعرف الاستقرار، والإدارة السليمة، والتخطيط بعيد المدى، وتطبيق القرارات. إننا جميعاً ندرك غياب العدل والإنصاف من حيث فرض الأعباء [الخاصة بالخدمة العسكرية وبدائلها] بصورة غير متساوية. وبالتالي سيقوم الكنيست حتى انتهاء سريان قانون تال في أواخر يوليو تموز القادم [تمشياً مع قرار محكمة العدل العليا بهذا الخصوص] بتشريع قانون جديد أكثر مساواة وعدالة. وسيقوم فريق يترأسه حزب كاديما بقيادة هذا الإجراء بشكل توافقي وبصورة تمكننا من تطبيق [القانون الجديد] في السنوات القادمة كإجراء طويل الأمد يحدث تغييراً جذرياً في الواقع الحالي.

كما أنني اعتبرت قضية خوض المفاوضات السياسية شرطاً أساسياً لا رجعة عنه لتشكيل حكومة الوحدة هذه. إن السعي لتحقيق السلام شكّل مدماكاً أساسياً لسياسات كافة الحكومات الإسرائيلية

بصورة تتجاوز الخطوط الفاصلة بين مختلف التيارات والأحزاب. وأرجو في هذه المناسبة دعوة القيادة الفلسطينية إلى التحلي بالمسؤولية والعمل من أجل الجيل الصاعد من منطلق الاعتقاد بجواز التوصل إلى تسوية سياسية دائمة تجلب السلام.

إن حكومة الوحدة هذه ستمكن دولة إسرائيل من التعامل مع مختلف التحديات والتهديدات الأمنية المحدقة بها من خلال تحقيق التوافق الوطني العريض. صدِّقوني أننا سنمارس ذلك بصورة متوازنة ومدروسة ومحسوبة، ومن خلال التحلي بالمسؤولية الوطنية العليا والاحتفاظ بحقنا في الدفاع عن أنفسنا في كل حين أو وضع وإزاء أي تهديد داخلي أو خارجي.

أما في الختام، فكان حزب كاديما قد رفع منذ نشأته راية مصلحة الدولة. وقد انتهج مؤسس الحركة أريئيل شارون أطال اللّه عمره هذا النهج لنقتدي به نحن أتباعه حالياً. وما زال التزامنا تجاه جميع مواطني الدولة على حاله. إن السعي لتحويل إسرائيل إلى دولة أفضل وأكثر استقامة ومساواة وعدالة كان ولا يزال وسيبقى دوماً نبراساً يرشدنا..

وثيقة رقم 130:

خطاب التكليف بتشكيل الحكومة إلى رئيس الوزراء سلام فياض[130]

9 أيار/ مايو 2012

وجه الرئيس محمود عباس خطاب التكليف بتشكيل الحكومة الفلسطينية إلى رئيس الوزراء سلام فياض.

بناء على القانون الأساسي المعدل لعام 2003 وتعديلاته بتاريخ 9-5-2012، وفيما يلي نصّه:

الأخ/ د. سلام فياض حفظه اللّه

تحية طيبة وبعد،

بصفتنا رئيس دولة فلسطين رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وبعد الاطلاع على أحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته وبناء على الصلاحيات المخولة لنا، وتحقيقاً للمصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، ومع تأكيدنا على توجهاتنا بتحقيق المصالحة الوطنية، نكلفكم بإعادة تشكيل الحكومة خلال الفترة المحددة في القانون الأساسي المعدل لعام 2003 وتعديلاته، إلى حين توافر الأسباب والمعطيات لتشكيل حكومة تحقق المصالحة الوطنية والتي تمّ الاتفاق عليها.

وأدعوكم كرئيس مكلف للحكومة المقبلة إلى الالتزام بالمصالح العليا للشعب الفلسطيني، والحفاظ على مكتسباته وتطويرها، وتحقيق أهدافه الوطنية كما أقرتها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ووثيقة إعلان الاستقلال ومواد القانون الأساسي.

محمود عباس

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية